ناهبون لا صانعون

الفقر الظالم والثروة غير المكتسبة الناتجين عن الاستعمار

ملخص تنفيذي

OXFAM

المحتويات

شكر وتقدير 5

ملخّص تنفيذي: عالم من مستويين 6
أوليغارشية أصحاب المليارات تنمو أكثر من أي وقت مضى... 7
فيما تعاني الطبقة العاملة لتتدبّر أمورها 7
لا يكسب أصحاب المليارات معظم ثروتهم، وإنما يستحوذون عليها 8
الملاعق الذهبية: صعود الطبقة الأرستقراطية الجديدة 9
المسألة واضحة كالشمس: كيف تولّد المحسوبية الثروات 9
رجال الاحتكارات ومليارداتهم 9
استعمار أصحاب المليارات 9
الاستعمار التاريخي والطبقة الحاكمة 10
ثمار الشجرة المسمومة: كيف يؤثر الاستعمار التاريخي على اللامساواة اليوم 12
عالم غير متكافئ نهائيًا 12
تجذّر العنصرية والكراهية والانقسام 12
الاستعمار واللامساواة بين الأنواع الاجتماعية 12
محركات الاستخراج الاقتصادية 13
المؤسسات العالمية: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 13
المصارف والضرائب والنظام المالي العالمي 14
الشركات المتعدّدة الجنسيات والاستعمار الحديث 15
إنهاء الاستعمار من اقتصادنا وخلع أصحاب الثراء الفاحش 15

المراجع 16

"كثيرًا ما يُقال لنا إنّ "الاستعمار قد مات". دعونا لا نُخدع بهذه المقولة أو حتى نركن إليها. أقول لكم، إنّ الاستعمار لم يمت بعد. وكيف يمكننا القول إنّه قد مات طالما أنّ مناطق شاسعة من آسيا وإفريقيا لا تزال غير حرّة. أتوسل إليكم ألا تفكروا في الاستعمار فقط بالطريقة التقليدية التي عرفناها نحن في إندونيسيا وإخواننا في أجزاء مختلفة من آسيا وأفريقيا. كما أنّ للاستعمار لباسه الحديث، في شكل سيطرة اقتصادية، وسيطرة فكرية، وسيطرة مادية فعلية من قبل مجموعة صغيرة غريبة عن جسد الأمّة. كما أنّ الاستعمار عدو ماكر وحازم، ويظهر في العديد من الأشكال، وهو لا يتخلى بسهولة عن عمليات النهب. لذا أينما ومتى وكيفما ظهر الاستعمار فإنّه شيء شرير، ويجب استئصاله من الأرض".

من خطاب سوكارنو، رئيس إندونيسيا، في مؤتمر باندونغ 1955

في أبريل 1955، اجتمع ممثلون/ات عن تسع وعشرين حكومة من دول آسيوية وأفريقية في باندونغ، بإندونيسيا لمناقشة السلام ودور العالم الثالث في الحرب الباردة، والتنمية الاقتصادية، وإنهاء الاستعمار. لقد أرسى مؤتمر باندونغ وقراره النهائي الأساس لحركة عدم الانحياز خلال الحرب الباردة.

ارتفعت ثروة أصحاب المليارات ثلاثة أضعاف في عام 2024 مقارنة بعام 2023. ومن المتوقع ظهور خمسة أصحاب تريليونات في غضون عقد من الزمان. وفي الوقت نفسه، تعني أزمات الاقتصاد والمناخ والنزاعات أنّ عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر لم يتغيّر كثيرًا منذ عام 1990. ولا يكسب أصحاب المليارات معظم ثروتهم (60 بالمئة) بجهدهم، وإنّما تأتيهم إما على شكل ميراث أو من خلال المحسوبية والفساد أو عبر الاحتكارات. ويعاني عالمنا الشديد الاختلال من تاريخ طويل من الهيمنة الاستعمارية التي استفاد منها أغنى الناس إلى حدّ كبير؛ فيما يتواصل تعرّض أفقر الأشخاص والنساء والفئات المهمّشة وأشدّهم عرضة للتمييز العنصري للاستغلال المنهجي، بتكلفة بشرية باهظة. ولا يزال عالمنا اليوم استعماريًا من نواح كثيرة. إذ يتمتع المواطن(ة) البلجيكي(ة) العادي(ة) بقوّة تصويت تفوق بمئة وثمانين ضعفًا متوسّط قوة تصويت نظير(ة)ه الإثيوبي(ة) في البنك الدولي[1]. وما زال هذا النظام يستخرج الثروة من الجنوب العالمي لصالح 1 بالمئة فقط من أصحاب الثراء الفاحش في الشمال العالمي، بمعدل 30 مليون دولار في الساعة، وهذا واقع لا بدّ من عكسه. كما يجب تقديم تعويضات للأشخاص الذين استُعبدوا وعانوا من وحشية الاستعمار. ولا بدّ من أن يصبح نظامنا الاقتصادي الاستعماري الحديث أكثر مساواة جذريًا لإنهاء الفقر. ويجب كذلك أن يتحمّل التكلفة أثرى الناس الذين يستفيدون أكثر من سواهم.

الرسم 1: نمت ثروة أصحاب المليارات هذا العام أسرع بثلاث مرات مقارنة بالعام الماضي

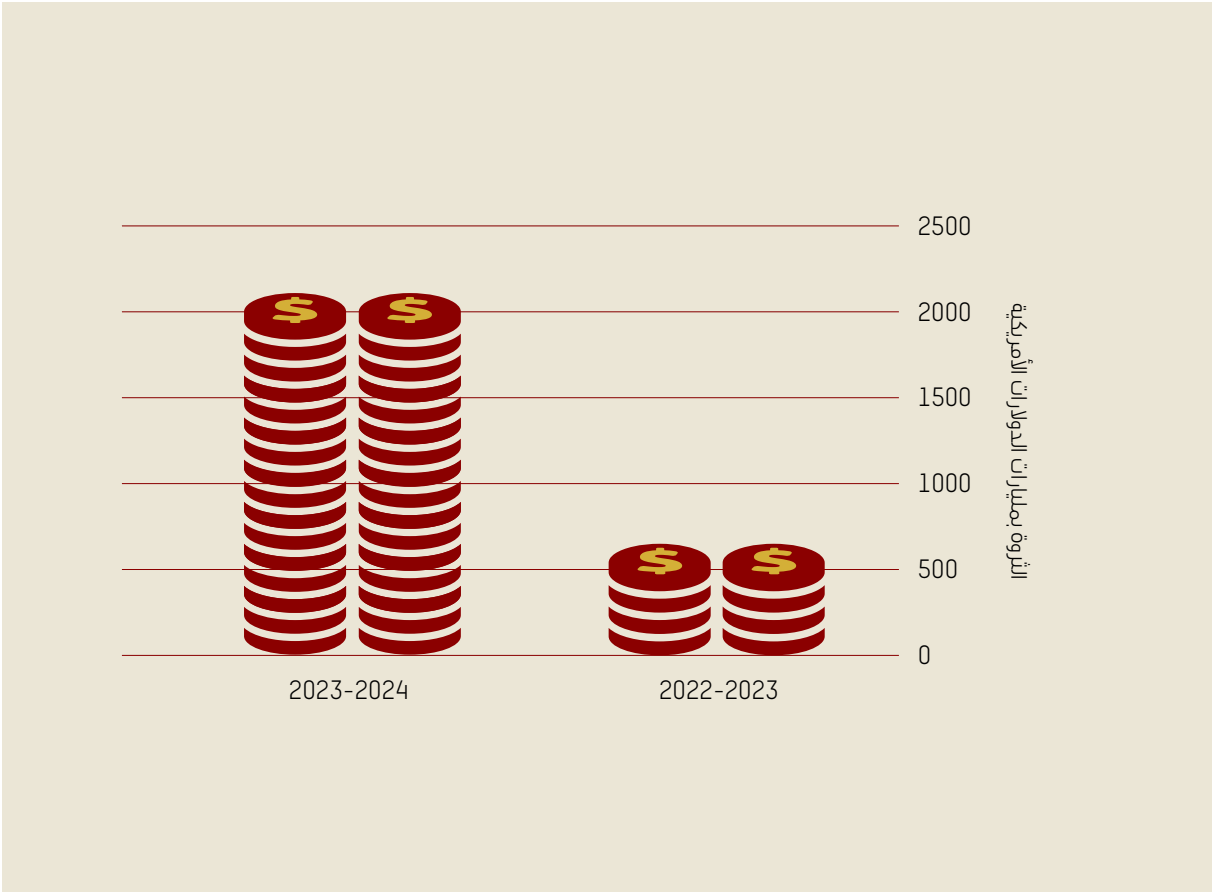

المصدر: زوّد منظمة أوكسفام بالبيانات مؤسسة فوربس

شكر وتقدير

جميع حقوق التأليف والنشر محفوظة لمنظمة أوكسفام الدولية - 2025

المؤلفون/ات الرئيسيون/ات: أنجيلا تانيجا، وأنتوني كاماندي، وتشاندري غوهاراي غوميز، ودانا عابد، وماكس لوسون، ونيلانجانا موكيا.

المديرة المُكلّفة: أنجيلا تانيجا.

وتقرّ منظمة أوكسفام بمساعدة أليكس ميتلاند، وأي ديفيز، وآنا ماريوت، وأمينة هيرسي، وآي تيريو، وأودرا ويليامز، وباربرا سكوتو، وكارلوس براون سولا، وكارولينا غونسالفيس، وشارلوت بيكر، وكريستيان هالوم، وديباك كزافييه، وديديه جاكوبس، وإد بومفريت، وإيما سيري، وغرازييل كوستوديو، وهاري بيغنيل، وهيرنان ساينز، وإنيغو ماسياس أيمار، وإيريت تامير، وجين غارتون، وجوناس غيلفيلدت، وجوس سوندرز، وجوليان ديسيديريو، ولوسي كووي، ومصطفى تالبور، ونبيل عبدو، ونبيل أحمد، ورود غودبون، وسالفاتور نوسيرينو، وشون ماكترنان، وسوزانا رويز، وفيكتوريا هارنيت.

كما تُعرب منظمة أوكسفام عن امتنانها لمؤلفي/ات الأوراق الأساسية التي كلفتهم بها بخصوص الموضوعات نفسها وهم: نبيل عبدو، وغرازييل كوستوديو، وأنجيلا تانيجا، وأنتوني كاماندي، ونيلانجانا موكيا، ودرّة شواشي، ودانا عابد، وفيانا أرباب، وشاندري غوهاراي غوميز، وبوبودیني ويكراماراتني (من منظمة أوكسفام)، وقيوم أحمد (مستشار مستقل).

كما قدّم عدّة خبيرات وخبراء ومنظمات مساعدة سخيّة أثناء إعداد هذا التقرير. وتتقدّم منظمة أوكسفم بخالص الشكر إلى بوميكا موتشالا (شبكة العالم الثالث)؛ وإميليا رييس (مساواة النوع الاجتماعي)؛ ومايل لافنير (المعهد الدولي للامساواة)؛ وندونغو سامبا سيلا، منطقة أفريقيا، (الشركاء في اقتصاديات التنمية الدولية)؛ وكريستوف لاكنر، ونيشانت يونزان، ودانيال غيرسون مالر (البنك الدولي)؛ وغاستون نيفاس (مختبر اللامساواة العالمي).

أشرف على تصميم هذا التقرير نايجل ويلموت مع دعم تصور البيانات من جولي برونيت. وبمساعدة من مارك رشداني في تخطيط وتصميم النسخة العربية.

تمت الترجمة: فادي السكري والتدقيق اللغوي: خالد سعيد ونبيل عبده.

الصور

تصميم الغلاف: جولي برونيت/داتاسيترون

الصفحة 6: مدينة ماندالويونغ، بمانيلا، مشهد من حي ماكاتي. تصوير جوني ميلر / unequalscenes.co

ملخص تنفيذي: عالم من مستويين.

لم يكن هناك وقت أفضل من الآن لتصبح ملياردیرًا. حيث ارتفعت قيمة ثروة الأغنياء إلى مستويات غير مسبوقة، بينما يواصل الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع حول العالم مواجهة أزمات العيش.

أوليغارشية أصحاب المليارات تنمو أكثر من أي وقت مضى...

ارتفعت ثروة أصحاب المليارات بشكل حاد في عام 2024، بوتيرة تفوق بثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام 2023. ويُتوارث اليوم في العالم تريليونات الدولارات، ما يخلق أوليغارشية أرستقراطية جديدة تتمتّع بسلطة هائلة على سياستنا واقتصادنا.

الاطار 1: عالم من مستويين– بعض الحقائق

- **في عام 2024، ارتفع إجمالي ثروة أصحاب المليارات بمقدار 2 تريليون دولار أمريكي، مع ظهور 204 مليارديرًا جديدًا؛ أي ما يقارب أربعة أصحاب مليارات جدد في الأسبوع الواحد[2].**
- **نمت ثروة أصحاب المليارات الإجمالية أسرع بثلاث مرات في عام 2024 مقارنة بعام 2023.[3]**
- **شهد كل مليارديرٍ نموًا في ثرواته بمعدل مليوني دولار أمريكي يوميًا. بالنسبة لأغنى 10 من أصحاب المليارات، نمت ثرواتهم بمعدل مئة مليون دولار أمريكي يوميًا[4].**
- **في العام الماضي، توقعت منظمة أوكسفام ظهور أوّل "تريليونير" في غضون عقد من الزمان. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فسيظهر خمسة من أصحاب التريليونات في غضون عقد من الزمان[5]. وفي الوقت نفسه، ووفقًا للبنك الدولي، سيتأخر إنهاء الفقر قرنًا آخر[6].**
- **تنتج ثلاثة أخماس ثروات أصحاب المليارات عن الميراث أو المحسوبية أو الاحتكار[7]. ففي عام 2024، ولأوّل مرّة، فاق عدد أصحاب المليارات الذين راكموا ثرواتهم نتيجة الميراث مقارنة بمن أصبحوا كذلك بفعل ريادة الأعمال[8].**
- **في عام 2023، حصل أغنى 1 بالمئة من البشر في الشمال العالمي على 263 مليار دولار أمريكي من الجنوب العالمي من خلال النظام المالي – أي أكثر من 30 مليون دولار أمريكي في الساعة[9].**
- **من أصل 64,82 تريليون دولار أمريكي استخرجتها المملكة المتحدة من الهند على مدى قرن من الاستعمار، ذهب 33,8 تريليون دولار أمريكي إلى أغنى 10 بالمئة من المجتمع. وهذا المبلغ يكفي لتغطية أربعة أضعاف مساحة مدينة لندن تقريبًا بأوراق من فئة خمسين جنيهًا إسترلينيًا[10].**

... فيما تعاني الطبقة العاملة لتتدبّر أمورها

لا يزال الأشخاص الذين يعيشون في الفقر في جميع أنحاء العالم يواجهون أزمات متعدّدة. وما زلنا نعاني من ندوب الجائحة في شكل ديون غير قابلة للسداد وأجور أقلّ وأسعار غذاء أعلى بكثير، ما يجعل الحياة اليومية عبارة عن صراع حقيقي يخوضه مليارات البشر[11]. كما يؤدّي تفاقم النزاعات إلى مزيد من الفقر والجوع واللامساواة[12]. ويتزايد التأثير الهائل كل عام لانهيار المناخ على البشر، والذي نراه على شكل وفيات ناجمة عن الحرارة الزائدة والطقس المتطرّف والجوع[13]. وقد أعطى انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة في نوفمبر 2024 دفعة إضافية كبيرة لثروات أصحاب المليارات، بينما يُتوقع أن تزيد سياساته من تأجيج نيران اللامساواة[14]. وحسب أحدث تقرير أصدره البنك الدولي عن الفقر، إذا استمرّت معدلات النمو الحالية ولم تنخفض اللامساواة، فسيستغرق الأمر أكثر من قرن من الزمان لإنهاء الفقر[15]. وعلى العكس من ذلك تمامًا، يُظهر التقرير أنّه إذا خفضنا المساواة، فيمكن إنهاء الفقر أسرع بثلاث مرات[16].

وفي حين انخفضت معدلات الفقر الإجمالية في جميع أنحاء العالم، فإنّ عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي حدّده البنك الدولي والبالغ 6,85 دولار (بمؤشر تَعادُل القوة الشرائية) اليوم هو نفسه الذي كان عليه في عام 1990؛ ويزيد عدد الفقراء هذا عن 3,6 مليار شخص[17]، أي ما يمثل اليوم 44 بالمئة من البشرية. ومن ناحية أخرى، وفي موازاة ذلك، يمتلك أثرى 1 بالمئة من البشر نسبة متطابقة تقريبًا من إجمالي الثروة تصل إلى 45 بالمئة[18]. وتعيش امرأة من كل عشر نساء في العالم في حالة فقر مدقع (بأقلّ من 2,15 دولار في اليوم وفق مؤشر تَعادُل القوة الشرائية)[19]. ومن بين الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع، يفوق عدد النساء بمقدار 24,3 مليون شخص عدد الرجال[20].

كما تُظهر الأبحاث التي أجراها البنك الدولي أنّ 8 بالمئة فقط من البشر يعيشون في بلدان تعاني من لامساواة منخفضة[21]. وتكشف النتائج التي توصلت إليها منظمة أوكسفام ومنظمة تمويل التنمية الدولية في مؤشر الالتزام بالحدّ من اللامساواة لعام 2024 عن اتجاهات سلبية في الغالبية العظمى من البلدان منذ عام 2022، إذ قلّصت أربعة من كل خمسة بلدان حصّة ميزانياتها المخصّصة للتعليم والصحة و/أو الحماية الاجتماعية، وخفّضت أربعة من خمسة بلدان تصاعدية الضرائب ، وتراجع وضع تسعة من كل عشرة بلدان فيما يخصّ حقوق العمل والحد الأدنى للأجور[22]. وفي غياب اتخاذ إجراءات سياسية عاجلة لعكس هذا الاتجاه المثير للقلق، فمن شبه المؤكد أن اللامساواة الاقتصادية سوف تستمرّ في الارتفاع في 90 بالمئة من البلدان[23].

وتواجه البلدان الإفلاس وتعاني من الشلل بسبب الديون، وهي لا تملك ما يكفي من الموارد لتمويل محاربة اللامساواة. وفي المتوسط، تنفق البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 48 بالمئة من ميزانياتها على سداد الديون التي غالبًا ما تكون لدائنين أثرياء من القطاع الخاص في نيويورك ولندن[24]. وتفوق هذه النسبة بشكل كبير إنفاق هذه الدول على التعليم والصحّة مجتمعَين.

وتواصل النساء العرضة للتمييز العنصري واللواتي يعشن في حالة فقر، ولا سيما في الجنوب العالمي، دعم الاقتصاد العالمي. إذ تسهم النساء كل يوم بما يقدر بنحو 12,5 مليار ساعة من أعمال الرعاية دون أجر، ما يضيف 10,8 تريليون دولار أمريكي كحدّ أدنى إلى الاقتصاد العالمي. وتبلغ المساهمة الاقتصادية لأعمال الرعاية الخاصة التي تقدّمها هؤلاء النساء ثلاثة أضعاف القيمة المالية لصناعة التكنولوجيا العالمية[25].

ويفاقم هذا المستوى الشديد الارتفاع من اللامساواة المعاناة في جميع أنحاء العالم، ويقوّض أي تقدّم في الحدّ من الفقر.

لا يكسب أصحاب المليارات معظم ثروتهم، وإنما يستحوذون عليها

هناك اعتقاد شائع بأن الثروة المفرطة مكافأة للمواهب الاستثنائية، وقد تعزّزت كثيرًا في وسائل الإعلام والثقافة الشعبية[26]. لكن هذا التصوّر ليس متجذرًا في الواقع. ويوضح هذا التقرير أنّ الثروة المفرطة لطبقة أصحاب المليارات اليوم هي غير مكتسبة بجهد أصحابها إلى حد كبير. كما يسلط الضوء على مجالين رئيسيين من الثروة غير المكتسبة:

1. صعود أوليغارشية جديدة بسبب العوائد الناتجة عن الميراث والمحسوبية والسلطة الاحتكارية التي تولّد ثروة هائلة. وإذا تُرك هذا الاتجاه على حاله، فتوشك البشرية أن تشهد في تاريخها أوسع عملية نقل - من جيل إلى تاليه - لأضخم ثروة غير مكتسبة وتكاد لا تخضع للضرائب.

2. النظر إلى الاستعمار ليس فقط كتاريخ من الاستخراج الوحشي للثروة، ولكن أيضًا كقوة جامحة تقود مستويات شديدة من اللامساواة اليوم. ولا تنتقل الثروة إلى أصحاب الثراء الفاحش فحسب، بل تنتقل بشكل غير متكافئ إلى أصحاب الثراء الفاحش في الشمال العالمي تحديدًا. وبذلك بات عصرنا هو عصر استعمار أصحاب المليارات.

الاطار 2: ثلاث حقائق عن أغنى عشرة رجال في العالم

1. **نمت ثروة كل واحد من أغنى عشرة رجال بما يقرب من 100 مليون دولار يوميًا تقريبًا في المتوسط في عام 2024.**
2. **حتى لو ادّخر المرء ألف دولار أمريكي يوميًا منذ بداية الخليقة، أي قبل 315,000 عام، فلن يملك ثروة أحد أغنى عشرة من أصحاب المليارات.**
3. **حتى لو فقد أحد أغنى 10 من أصحاب المليارات 99 بالمئة من ثروته، فسيظل رغم ذلك ملياريرًا.**

وإذا نظرنا إلى مستويات التركيز الشديد للثروة مجتمعة اليوم، فإنّها لا تستند إلى الجدارة بل هي ببساطة ناتجة عن النهب لا الكسب.

الملاعق الذهبية: صعود الطبقة الأرستقراطية الجديدة

في عام 2024 - ولأول مرة - فاق عدد أصحاب المليارات الجدد بسبب الميراث عدد أولئك الناجمين عن ريادة الأعمال[27]، فجميع أصحاب المليارات في العالم الذين تقلّ أعمارهم عن 30 عامًا قد ورثوا ثرواتهم[28]. وستشهد العقود الثلاثة المقبلة نقل أكثر من ألف ملياردير حالي إلى ورثتهم ما يفوق 5,2 تريليون دولار أمريكي على شكل ميراث[29]. ووفق حسابات منظمة أوكسفام، فإنّ 36 بالمئة من ثروة أصحاب المليارات تنتج عن الميراث[30].

والأسوأ من ذلك كلّه هو أنّ انتقال الثروة هذا لن يخضع للضريبة إلى حدّ كبير. ويُظهر تحليل منظمة أوكسفام أنّ ثلثي البلدان لا تفرض أي ضرائب على انتقال الإرث إلى الأولاد المباشرين[31]. ويعيش نصف أصحاب المليارات في العالم في بلدان لا تفرض ضريبة على الميراث لدى انتقال الأموال إلى الورثة[32]. ويوجد في أمريكا اللاتينية أكبر حجم من الثروة الموروثة في العالم، إلا أنّ تسع بلدان فقط في المنطقة تفرض ضرائب على الميراث والهبات والعقارات[33]. ويخلق ذلك كله بسرعة أرستقراطية جديدة بسبب انتقال الثروة المفرطة عبر الأجيال.

المسألة واضحة كالشمس: كيف تولّد المحسوبية الثروات

لا يعتمد ثراء معظم أصحاب الثروات الطائلة على ما يعرفونه، وإنما على من يعرفون، ولأي مجموعة ضغط ينتمون، ولمن يقدّمون الترفيه، ومن الأشخاص الذين يمولون حملاتهم أو إلى أي أشخاص يقدّمون الرشى. باختصار، فإن الكثير من الثراء الفاحش هو نتاج روابط المحسوبية بين الأشخاص الأغنى والحكومات[34].

وثمّة صلة واضحة بين مجالات الاقتصاد المنكشفة على هذه المحسوبية وتركيز الثروة[35]. وفي الأساس يكثر أصحاب المليارات وأصحاب الثراء الفاحش في الأجزاء الأشدّ انحرافًا وفسادًا واستيلاءً من الاقتصاد العالمي، وهذه ليست مجرّد مصادفة.

وتقدّر منظمة أوكسفام أنّ ثروات 6 بالمئة من أصحاب المليارات في العالم إنما هي ناتجة عن المحسوبية[36].

رجال الاحتكارات ومليارتهم

مع تشديد الاحتكارات قبضتها الخانقة على الصناعات، يشهد أصحاب المليارات ارتفاع ثرواتهم إلى مستويات غير مسبوقة[37]. فيما تضخّم القوة الاحتكارية الثراء الفاحش وتفاقم اللامساواة في جميع أنحاء العالم[38]. وتستطيع الشركات الاحتكارية السيطرة على الأسواق، وفرض قواعد وشروط التبادل مع الشركات الأخرى والعمال ، وتحديد أسعار أعلى من دون أن تخسر أعمالها[39]. وتؤدّي هذه الاستراتيجيات إلى زيادة ثروة مالكيها من أصحاب المليارات، وهم من أغنى الرجال أصلًا على وجه الأرض:

- شيّد **جيف بيزوس** (صافي ثروته: 219,4 مليار دولار أمريكي) "إمبراطورية" أمازون التي تستحوذ على 80 بالمئة أو أكثر من المشتريات عبر الإنترنت في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا[40][41].
- **آليكو دانغوتي** (صافي ثروته: 11 مليار دولار أمريكي)[42] هو أثرى شخص في أفريقيا ويمتلك "شبه احتكار" للإسمنت في نيجيريا وقوة سوقية في جميع أنحاء القارة الأفريقية[43].

ووفق حساباتنا، فإنّ 18 بالمئة من أصحاب المليارات في العالم اليوم إنّما هي ناتجة عن قوّة الاحتكار[44].

استعمار أصحاب المليارات

لا يمكن أن نفهم طبيعة أزمة اللامساواة اليوم فهمًا كاملًا من دون فهم الظلّ الممتدّ للماضي الاستعماري وكيف يواصل تمزيق حاضرنا.

ويمكن المجادلة بأنّ الطبيعة غير المكتسبة لمعظم الثروات المفرطة لأصحاب الثراء الفاحش إنما هي نتيجة للاستعمار. فاليوم، لا يزال معظم أصحاب المليارات (يمتلك 68 بالمئة منهم 77 بالمئة من إجمالي ثروة أصحاب المليارات) يعيشون في البلدان الغنية في الشمال العالمي[45]، على الرغم من أنّ هذه البلدان هي موطن لخُمُس سكان العالم فقط – وهي حقيقة يصعب تفسيرها من دون فهم التأثير المستمرّ للاستعمار.

والاستعمار هو ظاهرة تاريخية وحديثة على حد سواء. فالاستعمار التاريخي هو فترة احتلال الدول الغنية للبلدان المستعمَرة وهيمنتها الرسمية عليها التي انتهت إلى حد كبير مع نضالات التحرر الوطني التي خاضتها هذه الأخيرة خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. أمّا الاستعمار الحديث (المعروف أيضًا بالاستعمار الجديد) فهو الاسم الذي نستخدمه للإشارة إلى الطرق غير الرسمية إلى حدّ بعيد التي تواصل من خلالها البلدان الغنية في الشمال العالمي في الغالب ممارسة السلطة والسيطرة على دول الجنوب العالمي، ما يُديم آثار الاستعمار الرسمي والممارسات والأفكار الكامنة وراءه. وبعد مرور ما يقرب من ستين عامًا اليوم على نهاية الاستعمار

التاريخي، ما زال اقتصادنا العالمي منظمًا بشكل واضح بطرق تؤدي إلى تدفق الثروة من الجنوب العالمي إلى شماله، وبشكل أكثر تحديدًا من الأشخاص العاديين في الجنوب إلى أغنى الأفراد في الشمال العالمي.

الاستعمار التاريخي والطبقة الحاكمة

منذ البداية، كانت النخب الغنية هي المحرّض الرئيسي على الاستعمار والمستفيد الأول منه. فقد دعم العديد من ملوك وملكات إنجلترا العبودية واستفادوا منها[46]. وكان ليوبولد، ملك بلجيكا، يتخذ من الكونغو مستعمرة خاصّة له، حيث أشرف على ممارسة قسوة مروّعة تسببت في وفاة 10 ملايين شخص، بينما جمع ثروة شخصية بلغت 1,1 مليار دولار أمريكي[47]. وفي المملكة المتحدة، بُني العديد من المنازل الفارهة - مثل القصور الأرستقراطية التي اشتهرت بها جين أوستن ودير داونتون - والتي استفادت من غنائم العبودية والاستعمار أو ارتبطت بهما. وفي أحد التقارير، وفق مؤسسة "ناشيونال ترست" التي ترعى أكثر من 200 منزل فاره، كان لثلث هذه المنازل صلة ما بتجارة الرقيق[48].

وكانت فترة الاستعمار التاريخي أيضًا فترة اتسمت باللامساواة الشديدة في الدول الغنية ذات نفسها. ففي المملكة المتحدة في عام 1900، كان دخل أغنى 1 بالمئة من السكان ضعف دخل النصف الأفقر منهم[49]. وفي عام 1842 في مانشستر، كان متوسط سن وفاة العاملات والعمال يبلغ 17 عامًا[50]. وكان الرجال والنساء والأطفال يعملون حتى الموت لرفد التوسع الصناعي السريع وتنمية ثروات أصحاب هذا الاقتصاد الجديد.

وقد سمح الاستعمار والأفكار التي استند إليها باستغلال الأغلبية من الطبقة العاملة إلى مستوى فاق حدّ التطرف. فقد عانى عشرات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم بسبب أفكار العنصرية وتفوق البيض التي أعطت مبررًا ورخصة أخلاقية لمستويات غير مسبوقة ومنهجية من الوحشية والاستغلال – بل والإبادة في بعض الأحيان.

وكانت المستعمرات التي استقبلت هجرة المستوطنين على نطاق واسع، مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والجزائر وجنوب أفريقيا وكينيا، في كثير من الأحيان مسرحًا لبعض أفظع الأعمال الاستعمارية، إذ سعى المستوطنون إلى تصفية السكان الأصليين والاستيلاء على أراضيهم. وكانت هذه الجرائم فظيعة ومروّعة لجهة عنفها واتساع حجمها، ولا تزال تؤثر على عالمنا المعاصر. وكانت تلك الجرائم بمثابة طلائع الإبادة الجماعية في الحرب العالمية الثانية في أوروبا[51].

وقد أدّى هذا الاستغلال للبشر في جميع أنحاء العالم إلى تضخم ثروة الأغنياء في البلدان الغنية وأسهم في تعميق اللامساواة في الجنوب العالمي، وغالبًا ما كان ذلك لصالح نخبة قليلة على حساب الأكثرية.

وتحسب منظمة أوكسفام أنّه بين عامي 1765 و1900، استخرج أغنى 10 بالمئة من أثرياء المملكة المتحدة ثروات من الهند وحدها بقيمة 33,8 تريليون دولار أمريكي بما يعادل أموال اليوم. ويكفي هذا المبلغ لتغطية أربعة أضعاف مساحة مدينة لندن تقريبًا بأوراق من فئة خمسين جنيهًا إسترلينيًا[52]. وبعد إلغاء العبودية واستقلال هايتي عن فرنسا، اضطرت هايتي إلى اقتراض 150 مليون فرنك من فرنسا (ما يعادل 21 مليار دولار أمريكي اليوم) لتعويض مالكي العبيد، وسدّدت نسبة 80 بالمئة من هذا المبلغ إلى أغنى تجار العبيد[53]. وقد حفّز ذلك دورة من الديون والكوارث التي استمرت حتى يومنا هذا.

وفي المملكة المتحدة، يرجع أصل ثروات عدد كبير من أغنى الناس اليوم إلى العبودية والاستعمار، وتحديدًا إلى التعويضات التي دُفعت إلى تجار العبيد الأثرياء بعد إلغاء العبودية[54]. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مستعمرة استيطانية بُنيت على العبودية وإبادة الشعوب الأصلية، فإنّ أعضاء الكونغرس الذين امتلك بعض أجدادهم 16 عبدًا أو أكثر يبلغ متوسط ثروتهم اليوم 3,93 مليون دولار أمريكي، ما يضعهم بوضوح في خانة أثرى 5 بالمئة من السكان؛ فهم أغنى بكثير من المشرّعين الآخرين الذين لا تربطهم أي صلات تاريخية بملكية العبيد.

وتتباين تقديرات الأضرار والتعويضات المستحَقة عن تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي، بما في ذلك فترتي الاسترقاق وما بعد الاسترقاق، تباينًا كبيرًا لأسباب ليس أقلها التعقيدات الهائلة في الحسابات، والافتراضات المختلفة التي طُرحت، والتنوّع الواسع في وجهات النظر بشأن هذا الموضوع. وتشمل بعض الأمثلة على الأضرار التي حسبتها مجموعات مختلفة من العلماء 100 تريليون دولار أمريكي و131 تريليون دولار أمريكي (حسب تقديرات لجنة براتل التي تتناول تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي وتشمل فترتي الاسترقاق وما بعد الاسترقاق)[55]؛ و33 تريليون دولار أمريكي لدول الكاريبي (من قبل الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة)[56]؛ و20,3 تريليون دولار أمريكي لمن هم على قيد الحياة اليوم من حفيدات وأحفاد الأمريكيين/ات السود/وات المُستعبَدين/ات (من قبل باحثين/ات في جامعة كونيتيكت)[57].

ثمار الشجرة المسمومة: كيف يؤثر الاستعمار التاريخي على اللامساواة اليوم

إن عالم اليوم غير المتكافئ موسوم بتاريخ استعماري وحشي لا يُمحى. ولا تزال موروثات اللامساواة وآفات النهب، التي كانت رائدة في زمن الاستعمار التاريخي، تشكل الحياة المعاصرة.

وقد خلق ذلك عالمًا غير متكافئ إلى درجة كبيرة، مزّقته الانقسامات القائمة على العنصرية. وهو عالم يستمرّ في استخراج الثروات بشكل ممنهج من الجنوب العالمي لصالح أغنى الناس في الشمال العالمي في المقام الأول.

عالم غير متكافئ نهائيًا

إنّ اللامساواة العميقة بين الأغنياء وبقية المجتمع، سواء بين الدول الغنية ودول الجنوب العالمي أو فيما بين دول الجنوب العالمي، هو إرث الاستعمار التاريخي.

فالفجوة بين العالم الغني وبقية البشرية واسعة إلى حدّ لا يُصدّق. ففي عام 1820، وهو أبعد تاريخ تشير إليه البيانات، كان دخل أثرى 10 بالمئة من أغنياء العالم أعلى بـ18 ضعفًا من دخل النصف الأفقر من سكان العالم؛ وفي عام 2020، كان أعلى بـ38 ضعفًا[58].

وتنعكس اللامساواة الاقتصادية هذه في العديد من مقاييس التقدّم والرفاهية الأخرى. ولعل التأثير الأهم هو على متوسط العمر المتوقع للأفراد. ففي إفريقيا، يبلغ متوسط العمر المتوقع حوالي 61,7 عامًا، مقارنة بـ77 عامًا في أوروبا.[59]

وعلى المستوى الوطني أيضًا، أورث الاستعمار مستويات عالية جدًا من اللامساواة في بلدان الجنوب العالمي. وباستثناء بلد واحد، تقع اليوم جميع البلدان التي – وفق تعريف البنك الدولي – تعاني من مستويات عالية من اللامساواة في جنوب الكرة الأرضية[60]؛ إذ يحصل أغنى 1 بالمئة من البشر في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط على 20 بالمئة من إجمالي الدخل، أي ما يقرب من ضعف حصّة أغنى 1 بالمئة في أوروبا.[61]

وغالبًا ما يحمل نظام التعليم اليوم علامات الإرث الاستعماري للامساواة ويحافظ عليه عبر هيمنة المعرفة واللغات الغربية واللامساواة العالمية في مجال البحث[62] والتمويل[63]. وقد أدّى التأثير غير المتكافئ لعدد قليل من المؤسسات التعليمية في الشمال العالمي إلى تشكيل السياسات في الجنوب العالمي. ففي عام 2017، تلقى 39 بالمئة من رؤساء الدول على مستوى العالم تعليمهم في جامعات المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا[64].

ولم يكن الاستقلال مرادفًا للمساواة في العديد من البلدان الحائزة حديثاً على استقلالها. فغالبًا ما استُبدل الحكام الاستعماريون بالنخب الوطنية التي كانت تميل إلى الحفاظ على النُظُم الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة القائمة التي منحتهم ثرواتهم. وبالنسبة للعديد من البلدان، أدّى الإرث الاستعماري – لا سيما الحدود التعسفية والدول الضعيفة – بدوره إلى تأجيج النزاعات والحروب واستمرار الهشاشة[65].

تجذّر العنصرية والكراهية والانقسام

كانت الأفكار السامّة عن تسلسل الأعراق الهرمي هي الداعم الأساسي لفترة الاستعمار التاريخي. وغالبًا ما كانت هذه الأفكار تستند إلى أكاذيب علمية زائفة تفترض الطبيعة دون البشرية لبعض البشر[66] وقد استُخدمت لتبرير وشرعنة مستويات إضافية من الاستخراجية[67] من الجماعات العرضة للتمييز العنصري، فضلًا عن الإبادة الجماعية والاستئصال.

ولا يزال هذا الإرث العنصري الضارّ والمثير للانقسام يشكل المجتمعات وعالمنا اليوم[68]. ويمكن رؤية آثاره في أستراليا تحديدًا، حيث ينتمي ثلث السكان الأصليين إلى أفقر 20 بالمئة من السكان؛ إذ يكسبون في المتوسط 72 بالمئة ممّا يكسبه الأستراليون/ات الآخرون[69]. وفي جنوب أفريقيا لا يزال البيض يكسبون ثلاثة أضعاف ما يكسبه نظراؤهم السود على الرغم من مرور 30 عامًا تقريبًا على نهاية الفصل العنصري[70]. وقد تجلّى ذلك بوضوح في تجاهل دول الشمال العالمي لدول الجنوب أثناء الجائحة، حين قُدّمت أرباح قطاع الدواء على إنقاذ الفقراء في البلدان الأشدّ فقرًا، وهي خطوة كلفت ملايين من أرواح البشر[71].

وخلال فترة الاستعمار التاريخي، جرى توسيع الانقسامات المتعددة واستغلالها وتجسيدها وتكريسها ومضاعفتها، بما في ذلك الطبقة الاجتماعية والدين والنوع الاجتماعي والتوجّه الجنسي واللغة والجغرافيا. وقد استخدمت هذه الانقسامات لتحجيم إمكانيات استغلال أي معارضة موحّدة وتقويضها. كما ارتبط اعتماد سياسات استعمارية لصالح بعض المجتمعات المحلية على حساب مجتمعات أخرى بزيادة خطر نشوب حرب أهلية ذات دوافع عرقية[72].

الاستعمار واللامساواة بين الأنواع الاجتماعية

يرتبط الاستعمار واللامساواة بين الأنواع الاجتماعية بشكل وثيق. وفقدت النساء السلطة والاستقلالية الاقتصادية مع وصول المحاصيل النقدية الاستعمارية واستبعادهن من السوق العالمية التي استفادت منها الشركات الاستعمارية، في حين جرى التعامل مع مساهمات النساء[73] على أنّها عمل دون أجر[74]. وفي الوقت نفسه، غالبًا ما كان المستعمرون يستنسخون القوانين القائمة على الأعراف والتي كُرّست خلال الفترة الاستعمارية استنادًا إلى شهادة الذكور وعزّزت المفاهيم الأوروبية لأدوار النوع الاجتماعي[75]. وفي بعض الحالات، تجاهلت السلطات الاستعمارية أيضًا القيادة السياسية القائمة للمرأة، وحوّلتها إلى الرجال حصريًا عند إنشاء مؤسسات سياسية محلية[76]. وبالمثل، فرض الاستعمار تقسيمات صارمة بين الأنواع الاجتماعية ومعارضة صارمة لأي شكل من أشكال المثلية الجنسية في المجتمعات المُستعمَرة، تماشيًا مع الأعراف الاجتماعية التي كانت سائدة في البلدان المستعمِرة[77]. فالبلدان التي كانت

تستعمرها بريطانيا هي اليوم أشدّ عرضة لسن قوانين تجرّم السلوك المثلي[78].

وقد أدّت استراتيجيات الفصل هذه مجتمعة إلى تفتيت المجتمعات، تاركةً إرثًا عالميًا من الانقسام لا يزال واضحًا بشكل مؤلم حتى يومنا هذا.

محركات الاستخراج الاقتصادية

لا تزال المؤسسات العالمية والأسواق المالية والشركات المتعدّدة الجنسيات، التي تشكلت عبر الاستعمار وهيمنة الدول الغنية، تواصل تسهيل تحويل تريليونات الدولارات كل عام بين الجنوب والشمال العالميين.

المؤسسات العالمية: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

لقد أُنشئ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قبل 80 عامًا، مع نهاية حقبة الاستعمار التاريخي، ولم تتغير حوكمتهما غير المتكافئة إلا قليلاً منذ ذلك الحين. ولا تزال دول مجموعة السبع تستحوذ على ما يقرب من 41 بالمئة من الأصوات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الرغم من أنّ عدد مواطنيها يقلّ عن 10 بالمئة من سكان العالم[79]. وتفوق قوّة صوت المواطن(ة) البلجيكي(ة) العادي(ة) في التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (أحد الأذرع التمويلية لمجموعة البنك الدولي) بحوالي 180 ضعفًا قوة صوت المواطن(ة) الإثيوبي(ة) العادي(ة)[80]. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا هما اللتين تسّميان قادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على التوالي[81]. وبالمثل، تشغل الدول الأوروبية ودول الشمال العالمي الأخرى 47 بالمئة من إجمالي المقاعد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على الرغم من أنّ مواطناتها ومواطنيها لا يمثلون سوى 17 بالمئة من سكان العالم[82].

وهذا أمر بالغ الأهمية لأنّ النفوذ الذي يتمتع به كلّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على سبيل المثال لا يزال شديدًا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، وعلى وجه الخصوص السياسات الاقتصادية للبلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى. وتصرّ هاتان المؤسستان باستمرار على تخفيض النفقات الأساسية مثل تمويل رواتب المعلمين/ات والممرضين/ات. وهكذا، فخلال جائحة كورونا، تشير التقديرات إلى أنّ نصيحة صندوق النقد الدولي بخفض الإنفاق الحكومي في بلدان الجنوب العالمي قد قضت على ما يقرب من 10 مليارات دولار من ميزانيات أجور القطاع العام في 15 بلدًا فقط - أي ما يعادل إلغاء أكثر من 3 ملايين وظيفة أساسية في قطاعات التعليم والتمريض والطب، على الرغم من الحاجة المتزايدة لأشخاص مؤهلين مهنيًا في هذه القطاعات خلال هذه الفترة[83].

ويطالب صندوق النقد الدولي الدول المقترضة بإعطاء الأولوية المطلقة لسداد الديون إلى الدائنين، وتنفيذ سياسات تشمل الخصخصة وتحرير التجارة وخفض العجز الحكومي للحصول على قروض جديدة. وتقوّض هذه السياسات إمكانية الحصول على التعليم[84] والرعاية الصحية النوعية بتكلفة ميسّرة، وتؤثر سلبًا على العناصر الاجتماعية المُحدّدة لجودة الصحّة، مثل الدخل وتوافر الغذاء[85]. وبين عامي 1970 و2023، دفعت حكومات بلدان الجنوب العالمي 3,3 تريليون دولار أمريكي كفوائد للدائنين من بلدان الشمال العالمي[86]. ولكن حتى في يومنا هذا، بحسب تقديرات منظمة أوكسفام، فإنّ مقابل كل دولار أمريكي، شجّع صندوق النقد الدولي مجموعة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الإنفاق الاجتماعي، فيما طلب منها خفض الانفاق أربعة أضعاف من خلال إجراءات التقشف[87].

المصارف والضرائب والنظام المالي العالمي

إنّ العملات القوية للدول الغنية تمنح هذه الدول وأصحاب الأصول المالية فيها ميزة كبيرة. فعلى سبيل المثال، في الربع الأول من عام 2024، احتفظت المصارف المركزية على مستوى العالم بحوالي 58,9 بالمئة من احتياطاتها المُخصّصة بالدولار الأمريكي[88]. ويمكّنها ذلك من الاقتراض بتكلفة منخفضة للغاية، ثم يُعاد توجيه رأس المال هذا إلى استثمارات أكثر ربحية في بلدان الجنوب العالمي. ويؤدي اختلال التوازن هذا وحده إلى سداد ما يقرب من تريليون دولار أمريكي سنويًا من بلدان الجنوب العالمي إلى الشمال، منها 30 مليون دولار أمريكي في الساعة تُدفع إلى أثرى 1 بالمئة من مواطني البلدان الغنية[89].

واليوم، لا تزال بلدان الشمال العالمي، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، موطنًا لأقوى الأسواق والمؤسسات المالية في العالم. كما أنّهما المقرّ الرئيسي لوكالات التصنيف الائتماني مثل موديز، وستاندرد آند بورز، وفيتش، التي تشكل التصوّرات العالمية للاستقرار المالي والمخاطر، ما يؤثر على تكلفة الاقتراض للبلدان، بما فيها الموجودة في الجنوب العالمي.

ولا تزال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تُعتبر ناديًا للدول الغنية، تهيمن على السياسة الضريبية العالمية؛ إذ تُوجّه أكثر من 70 بالمئة من جميع التجاوزات الضريبية للشركات من خلال دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نفسها، ما يحرم دول الجنوب العالمي من مبالغ كبيرة من الإيرادات الضريبية[90]. وتشير شبكة العدالة الضريبية إلى أنّ معظم الملاذات الضريبية هي بلدان غنية أو دول تابعة لها[91].

الأجور في بلدان الجنوب العالمي أقل بنسبة تتراوح بين 87% و95% من الأجور في بلدان الشمال العالمي للعمل ذي المهارات المتساوية.
الصورة: بوديكا ويراسينغي / بلومبرج / غيتي إيماجز

الشركات المتعدّدة الجنسيات والاستعمار الحديث

إنّ الشركات المتعدّدة الجنسيات الحديثة هي من صنع الاستعمار. وقد ابتكرتها شركات مثل شركة الهند الشرقية، التي أصبحت قانونًا قائمًا بحدّ ذاتها وكانت مسؤولة عن العديد من الجرائم الاستعمارية[92]. وفي العصر الحديث، تواصل الشركات المتعدّدة الجنسيات، التي تحتل في كثير من الأحيان مراكز احتكارية أو شبه احتكارية، استغلال العاملات والعمال في الجنوب العالمي، لا سيما من النساء، نيابة عن المساهمين الأغنياء الذين تقع مقرّاتهم الرئيسية في الشمال العالمي.

وتمثل سلاسل التوريد العالمية والصناعات التحويلية التصديرية أنظمة استعمارية حديثة لاستخراج الثروة من الجنوب إلى الشمال العالمي. وغالبًا ما يعاني العمال والعاملات في سلاسل التوريد هذه من ظروف عمل سيئة، وانعدام حقوق التفاوض الجماعي والحدّ الأدنى من الحماية الاجتماعية. وتتدنّى الأجور في الجنوب العالمي بنسبة تتراوح بين 87 بالمئة و95 بالمئة عنها في الشمال العالمي بمقارنة العمل المتساوي في المهارة[93]. كما تهيمن الشركات الكبيرة المتعدّدة الجنسيات على سلاسل التوريد العالمية، مستفيدة من اليد العاملة الرخيصة واستمرار استخراج الموارد من الجنوب العالمي؛ وهي تستحوذ على الغالبية العظمى من الأرباح وتسعى لإدامة التبعية والاستغلال والسيطرة عبر الوسائل الاقتصادية. ففي عام 2022، سعت دراسة شاملة إلى تحديد حجم الفائدة التي تعود على الشمال العالمي من هذا التبادل غير المتكافئ بين عامي 1995 و2015، فخلصت إلى أنّ الشمال العالمي قد استخرج بهذه الطريقة 242 تريليون دولار أمريكي (بالدولار الأمريكي لعام 2010)[94].

إنهاء الاستعمار من اقتصادنا وخلع أصحاب الثراء الفاحش

لقد وصلت محاربة الاستعمار في العصر الحديث إلى مرحلة حاسمة في عام 2025. ويصادف هذا العام مرور 70 عامًا على مؤتمر باندونغ، حين سعت دول الجنوب العالمي إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد[95]. كما أنّ موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2025 هو "العدالة للأفريقيات والأفارقة والمنحدرين/ات من أصل أفريقي من خلال التعويضات عن أضرار الاستعمار"[96]. كما سيُعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمّة العالمي للتنمية الاجتماعية[97]. وتتيح هذه المؤتمرات فرصًا لإجراء إصلاحات مؤسسية يمكن أن تضمن مستقبلًا أكثر مساواة. ولكي تسهم الحكومات في إحداث تغيير منهجي هادف، يجب عليها:

- **الحدّ من اللامساواة بشكل جذري – عبر صياغة أهداف عالمية ووطنية لتحقيق ذلك**. إنهاء الثراء الفاحش والالتزام بهدف عالمي للحدّ من اللامساواة يقلل بشكل كبير من اللامساواة بين الشمال والجنوب العالميين؛ فعلى سبيل المثال، يجب ألا يفوق دخل أغنى 10 بالمئة من السكان دخل أفقر 40 بالمئة من البشر على مستوى العالم. كما يجب صياغة أهداف مماثلة محدّدة زمنيًا للحد من اللامساواة الاقتصادية الوطنية، بهدف ألا يزيد إجمالي دخل أغنى 10 بالمئة من السكان عن إجمالي دخل أفقر 40 بالمئة منهم، أو ما يعرف بنسبة بالما[98] تساوي 1.
- **تضميد جراح الاستعمار التاريخي**. يجب على الحكومات الاستعمارية السابقة أن تقرّ وأن تعتذر رسميًا عن مجموعة كاملة من الجرائم التي ارتكبت في ظل الاستعمار وتضمن دخول هذه الجرائم في الذاكرة الجماعية. ويجب كذلك تقديم التعويضات للضحايا لضمان رد الحقوق، وتوفير الترضية والتعويض عن الأضرار المتكبدة، وضمان إعادة التأهيل ومنع الانتهاكات المستقبلية. ويجب أن يتحمل تكلفة التعويضات الأغنياء الذين استفادوا أكثر من سواهم من الاستعمار.
- **إنهاء أنظمة الاستعمار الحديث**. يجب على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة والمؤسسات العالمية الأخرى أن تغيّر حوكمتها بالكامل لإنهاء الهيمنة الرسمية وغير الرسمية لبلدان الشمال العالمي ومصالح نخبها الغنية وشركاتها. كما يجب إنهاء هيمنة البلدان والشركات الثرية على أسواق المال وقواعد التجارة. وبدلاً من ذلك، ثمّة حاجة إلى نظام جديد يعزّز السيادة الاقتصادية لحكومات دول الجنوب العالمي ويتيح الحصول على أجور وممارسات عادلة لجميع العاملات والعمال. ويجب كذلك إلغاء سياسات واتفاقات التجارة الحرّة غير المتكافئة[99]
- **فرض ضرائب على أغنى الأشخاص لإنهاء الثروة المفرطة**. يجب إدراج السياسة الضريبية العالمية تحت اتفاقية ضريبية جديدة للأمم المتحدة وتسهيل فرض ضرائب أعلى على أغنى الناس والشركات للحدّ بشكل جذري من اللامساواة وإنهاء الثروة المفرطة.
- **تعزيز التعاون والتضامن بين دول الجنوب** العالمي. يجب على حكومات بلدان الجنوب العالمي تشكيل تحالفات واتفاقيات إقليمية تعطي الأولوية للتبادلات المنصفة وذات المنفعة المتبادلة؛ وتعزيز الاستقلال الاقتصادي؛ وتقليل الاعتماد على القوى الاستعمارية السابقة أو اقتصادات الشمال العالمي. وأن تطالب بشكل جماعي بإصلاحات في المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأن تعزّز التنمية الجماعية من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا والموارد لدعم التنمية المستدامة ومقاومة النُظُم العالمية الاستغلالية. وفي الوقت نفسه، يجب على هذه الحكومات تعزيز الخدمات العامة وتنفيذ إصلاحات في مجال الأراضي لضمان الحق في الوصول إلى الأراضي.
- **إنهاء جميع أشكال الاستعمار الرسمي المستمرّ**. يجب دعم ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لإعمال حقوقها في المساواة في الحقوق وتقرير المصير بما يتماشى مع المادة 1(2) من ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة[100].

المراجع

1 استنادًا إلى حصص التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أكبر ذراع تمويل للبنك الدولي. انظر أ. محسني - شيراغلو. (11 أبريل 2022). التحديات الديمقراطية في مؤسسات بريتون وودز. المجلس الأطلسي. كان الولوج إلى الموقع في 30 أغسطس 2024. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/econographics/inequality-at-the-top-democratic-challenges-at-bretton-woods-institutions/

2 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 3.

3 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 4.

4 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 8.

5 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 5.

6 البنك الدولي. (2024). تقرير الفقر والازدهار والكوكب: مسارات الخروج من الأزمات المتعددة. كان الولوج إلى الموقع في 21 أكتوبر 2024. https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-prosperity-and-planet

7 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 7.

8 يو بي إس. (2023). تقرير طموحات أصحاب المليارات 2023. كان الولوج إلى الموقع في 21 أكتوبر 2024. https://www.ubs.com/content/dam/static/noindex/wealth-management/emea/ubs-billionaire-ambitions-report-2023.pdf

9 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 1.

10 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 6.

11 البنك الدولي (2024) تقرير الفقر والازدهار والكوكب، مسارات الخروج من الأزمات المتعدّدة. كان الولوج إلى الموقع في 21 أكتوبر 2024. https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-prosperity-and-planet

12 هـ. برنان، وم. دورماز، (2024) تنمو مناطق النزاع في العالم بمقدار الثلثين منذ عام 2021، متجاوزة 6 ملايين كيلومتر مربع توقعات المخاطر السياسية. كان الولوج إلى الموقع في 26 نوفمبر 2024. https://www.maplecroft.com/products-and-solutions/geopolitical-and-country-risk/insights/conflict-zones-grow-by-two-thirds-globally-since-2021-covering-6-million-km2/

13 م. ألستيج وآخرون (2024). اللامساواة في الكربون يقتل: لماذا يمكن للحد من الانبعاثات المفرطة لقلة من النخبة أن يخلق كوكبًا مستدامًا للجميع. مرجع سابق.

14 منظمة أوكسفام أمريكا (2024)، انتخاب دونالد ترامب "يوم صعب في معركتنا ضد اللامساواة"، كما تقول منظمة أوكسفام أمريكا. بيان صحافي. كان الولوج إلى الموقع في 26 نوفمبر 2024. https://www.oxfamamerica.org/press/press-releases/election-of-donald-trump-a-difficult-day-in-our-fight-against-inequality-says-oxfam-america/

15 المرجع السابق.

16 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 10.

17 البنك الدولي. (2024). منصة الفقر واللامساواة (الإصدار20240627_2017_01_02_PROD) [مجموعة البيانات]. كان الولوج إلى الموقع في 11 نوفمبر 2024. pip.worldbank.org

18 يو بي إس. (2023). تقرير الثروة العالمية 2023: استكشاف انخفاض ثروة الأسر العالمية. كان الولوج إلى الموقع في 14 نوفمبر 2024. https://www.ubs.com/global/en/wealthmanagement/family-office-uhnw/reports/global-wealth-report-2023/exploring.html#:~:text=Global%20Wealth%20Report%202023%3A%20exploring,second%2Dlargest%20reduction%20since%202000

19 الأمم المتحدة. (8 مارس 2024). تعيش امرأة من كل 10 نساء في العالم في فقر مدقع. بيان صحافي. كان الولوج إلى الموقع في 4 نوفمبر 2024. https://www.unwomen.org/en/news-stories/press-release/2024/03/1-in-every-10-women-in-the-world-lives-in-extreme-poverty

20 الأمم المتحدة. (2024). التقدّم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: لمحة عن النوع الاجتماعي 2024. كان الولوج إلى الموقع في 4 نوفمبر 2024. https://unstats.un.org/sdgs/gender-snapshot/2024/GenderSnapshot2024.pdf

21 البنك الدولي. (2024). تقرير الفقر والازدهار والكوكب، مرجع سابق.

22 أ. كاماني وآخرون (2024). الالتزام بالحد من مؤشر اللامساواة 2024. كان الولوج إلى الموقع في 21 أكتوبر 2024. https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-commitment-to-reducing-inequality-index-2024-621653/

23 المرجع السابق.

24 أ. كاماني وآخرون (2024). الالتزام بالحد من مؤشر اللامساواة لعام 2024، مرجع سابق.

25 س. كوفي وآخرون (2020). حان وقت الرعاية. منظمة أوكسفام الدولية. كان الولوج إلى الموقع في 10 أكتوبر 2024. https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620928/bp-time-to-care-inequality-200120-en.pdf

26 يُرجى الاطلاع على سبيل المثال، على ج. ليتلر، (2018) ضد ثقافة حكم الجدارة وسلطتها وأساطير الحركية، روتلدج وساندل، م. (2022)، طغيان حكم الجدارة: ماذا حدث للصالح العام؟ منشورات بنغوين.

27 يو بي إس. (2023) تقرير طموحات أصحاب المليارات 2023، مرجع سابق.

28 ر. نيت. (3 أبريل 2024). وفق الأبحاث جميع أصحاب المليارات دون 30 عامًا قد ورثوا ثرواتهم. ذي غارديان. كان الولوج إلى الموقع في 20 أكتوبر 2024. . https://www.theguardian.com/business/2024/apr/03/all-billionaires-under-30-have-inherited-their-wealth-research-finds

29 يو بي إس. (2023). تقرير طموحات أصحاب المليارات 2023، مرجع سابق.

30 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 7.

31 م. ب. كريستنسن وآخرون (2023). بقاء الأغنياء. منظمة أوكسفام. كان الولوج إلى الموقع في 28 سبتمبر 2024. https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621477/bp-survival-of-the-richest-160123-en.pdf

32 م. ب. كريستنسن وآخرون (2023). بقاء الأغنياء. مرجع سابق.

33 س. براون وآخرون (2024). Econo Nuestra: حان الوقت لاقتصاد للجميع. منظمة أوكسفام. كان الولوج إلى الموقع في 4 نوفمبر 2024. https://lac.oxfam.org/publicaciones/econonuestra

34 ذي إيكونوميست. (13 مارس 2014). العصر الجديد لرأسمالية المحسوبية. كان الولوج إلى الموقع في 30 أغسطس 2024. https://www.economist.com/leaders/2014/03/13/the-new-age-of-crony-capitalism; وكذلك ، د. جاكوبس، (2015). الثروة المفرطة لا تُستحق. منظمة أوكسفام. تم الوصول إليه في 30 أغسطس 2024. https://www-cdn.oxfam.org/s3fs-public/file_attachments/dp-extreme-wealth-is-not-merited-241115-en.pdf ; وأيضًا هـ. كورتس سانز، ود. إتريا‌غو (2018). ظاهرة الاستيلاء: تفكيك السلطة. منظمة أوكسفام. كان الولوج إلى الموقع في 4 نوفمبر 2024 .. https://cdn2.hubspot.net/hubfs/426027/0x-fam-Website/oi-informes/Capture_Methodology_2018-en.pdf

35 كما سبق .

36 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 7.

37 ر. ريدل وآخرون (2024). مؤسسة اللامساواة. منظمة أوكسفام. كان الولوج إلى الموقع في 4 نوفمبر 2024. https://www.oxfam.org/en/research/inequality-inc

38 نشأ هذا العصر الجديد منذ الثمانينيات. (2021). ارتفاع سلطة سوق الشركات: قضايا السياسة الناشئة. ملاحظات مناقشة الموظفين/ات. كان الولوج إلى الموقع في 19 نوفمبر 2024. https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2021/03/10/Rising-Corporate-Market-Power-Emerging-Policy-Issues-48619; مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2017)، تقرير التجارة والتنمية لعام 2017: ما وراء التقشف: نحو صفقة عالمية جديدة. كان الولوج إلى الموقع في 19 نوفمبر 2024. https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2017_en.pdf

39 ز. تيشاوت، (2020)، أدحروهم: استعادة حريتنا من شركات الزراعة والتكنلوجيا والتمويل الكبرى، مدينة نيويورك، منشورات All Points Books.

40 فوربس. (2024). جيف بيزوس. كان الولوج إلى الموقع في 17 نوفمبر 2024. https://www.forbes.com/profile/jeff-bezos/?list=rtb/

41 مركز أبحاث الشركات المتعدّدة الجنسيات (2024)، خنق أوروبا للأمازون. كان الولوج إلى الموقع في 14 نوفمبر 2024. https://www.somo.nl/wp-content/uploads/2023/06/Rapport-Amazon.pdf

42 فوربس. (2024). أليكو دانجوتي. كان الولوج إلى الموقع في 5 نوفمبر 2024. https://www.forbes.com/profile/aliko-dangote/?list=rtb/

43 ذي إيكونوميست. (2016). فرصة 1,2 مليار. تقرير خاص: الأعمال التجارية في أفريقيا. كان الولوج إلى الموقع في 1 ديسمبر 2023. https://www.economist.com/sites/default/ files/20160416_africa.pdf

44 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 7.

45 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 9.

46 ذي إيكونوميست. (2016). فرصة 1,2 مليار. تقرير خاص: الأعمال التجارية في أفريقيا. كان الولوج إلى الموقع في 1 ديسمبر 2023. https://www.theguardian.com/uk-news/2023/apr/06/the-british-kings-and-queens-who-supported-and-profited-from-slavery

47 أ. هوشيلد. (2006). شبح الملك ليوبولد: قصّة الجشع والإرهاب والبطولة في إفريقيا الاستعمارية. منشورات مارينر. ص. 225 - 233.

48 الصندوق الوطني. (2020). تقرير مرحلي عن الروابط بين الاستعمار والممتلكات الموجودة الآن في رعاية الصندوق الوطني، بما في ذلك الروابط مع العبودية التاريخية. كان الولوج إلى الموقع في 16 أكتوبر 2024. https://nt.global.ssl.fastly.net/binaries/content/assets/website/national/pdf/colonialism-and-historic-slavery-report.pdf

49 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 11.

50 م. غرين، د. دورلينج ور. ميتشل. (2018). "تحديث عمل إدوين تشادويك الأساسي بشأن اللامساواة الجغرافية حسب المجال". العلوم الاجتماعية والطب، 197، 59-62. كان الولوج إلى الموقع في 19 نوفمبر 2024. https://doi.org/10.1016/j.socscimed.2017.11.055

51 س. ليندكفيست. (2002). إبادة المتوحشين. لندن: منشورات غرانتا.

52 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 6.

53 ب. فارمر. (2006). استخدامات هايتي. ماين: مطبعة كومون كوريج. ل. بينيسان. (2022). "تعويض مالكي العبيد بعد إلغاء العبودية في المستعمرات الفرنسية والبريطانية: منظور مقارن وكمّي". كان الولوج إلى الموقع في 15 أكتوبر 2024. . http://piketty.pse.ens.fr/files/Benistant2022.pdf; ج. بورتر وآخرون (20 مايو 2022). أساس بؤس هايتي: تعويضات العبيد. نيويورك تايمز. كان الولوج إلى الموقع في 18 نوفمبر 2024. https://www.nytimes.com/2022/05/20/world/americas/haiti-history-colonized-france.html

54 اللجنة الوطنية للتعويضات الأمريكية الأفريقية. (2021). عار بريطانيا الاستعماري: منَح مالكي العبيد مدفوعات ضخمة بعد الإلغاء. كان الولوج إلى الموقع في 14 نوفمبر 2024. https://reparationscomm.org/reparations-news/britains-colonial-shame-slave-owners-given-huge-payouts-after-abolition/

55 يُقدّر الضرر الكمي لفترتي الاستعباد وما بعد الاستعباد بما يتراوح بين 77-108 تريليون دولار أمريكي و22,9 تريليون دولار أمريكي على التوالي. س. بازلون وآخرون. (2023). التقدير الكمي للتعويضات عن العبودية عبر المحيط الأطلسي. كان الولوج إلى الموقع في 4 نوفمبر 2024. https://www.brattle.com/wp-content/uploads/2023/07/Quantification-of-Reparations-for-Transatlantic-Chattel-Slavery.pdf

56 و. بافيا. (2023). دول الكاريبي تسعى للحصول على تعويضات عن العبودية بقيمة 33 تريليون دولار. ذي تايمز. كان الولوج إلى الموقع في 18 نوفمبر 2024. https://www.thetimes.com/world/europe/article/caribbean-nations-to-seek-33-trillion-in-slavery-reparations-2mnlzzm9l [paywall]

57 بما في ذلك معدل فائدة 3 بالمئة حسب ت. كرايمر. (2023). ذات وقت تم دفع التعويضات بالفعل - ليس فقط للأشخاص المستعبَدين سابقا. يوكون توداي. كان الولوج إلى الموقع في 18 نوفمبر 2024. https://today.uconn.edu/2021/03/there-was-a-time-reparations-were-actually-paid-out-just-not-to-formerly-enslaved-people/ وكذلك كرايمر، (2015) تقدير تعويضات and العبودية: مقارنات القيمة الحالية لسياسات التعويضات التاريخية المتعددة الأجيال. جامعة كونيتيكت. كان الولوج إلى الموقع في 15 أكتوبر 2024. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/ssqu.12151.

58 ل. شنصل، وت. بيكتي، (2021). " اللامساواة في الدخل العالمي، 1820-2020: استمرار اللامساواة الشديدة وطفرتها". مجلة الجمعية الاقتصادية الأوروبية، 19(6)، 3025-62. كان الولوج إلى الموقع في 4 نوفمبر 2024 https://doi.org/10.1093/jeea/jvab047

59 د. سالوي وآخرون (2023) متوسط العمر المتوقع. عالمنا في بيانات. كان الولوج إلى الموقع في 4 نوفمبر 2024. https://ourworldindata.org/life-expectancy

60 س. ن. حداد وآخرون (17 يونيو 2024). مؤشر اللامساواة الجديد للبنك الدولي: عدد البلدان ذات اللامساواة الشديدة. مدونة البنك الدولي. كان الولوج إلى الموقع في 21 أكتوبر 2024. https://blogs.worldbank.org/en/opendata/inside-the-world-bank-s-new-inequality-indicator--the-number-of-

61 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 17.

62 د. د. ريدباث، وب ألوتي، (2019). "مشكلة "العلم المتدفق" من الشمال العالمي إلى جنوب الكرة الأرضية". BMJ Global Health ، 2019؛ 4: E001719. كان الولوج إلى الموقع في 28 سبتمبر 2024. https://doi.org/10.1136/bmjgh-2019-001719; وكذلك ي. كولوتا، وس. تشاكرادار، ور. ب. أورتيجا، (2024). "إعادة رسم خرائط العلوم: الباحثون/ات يأخذون الإرث الاستعماري بالاعتبار". العلوم، 385 (6709). كان الولوج إلى الموقع في 30 أغسطس 2024. https://www.science.org/content/article/scientists-confronting-lingering-im-print-colonialism

63 ف. أمارانتي وآخرون (2021). "التمثيل الناقص للباحثين/ات في البلدان النامية في البحوث الإنمائية". رسائل الاقتصاد التطبيقي، 29(17)، 1659-64. https://doi.org/10.1080/13504851.2021.1965528

64 ن. هيلمان. (2017). المملكة المتحدة هي (فقط) رقم 1 لتعليم قادة العالم. HEPI. كان الولوج إلى الموقع في 21 أكتوبر 2024. https://www.hepi.ac.uk/2017/08/05/uk-just-number-1-educating-worlds-leaders/

65 ر. ف. توسالم. (2016). «الأسس الاستعمارية لهشاشة الدولة وفشلها». بوليتي. 48(4). كان الولوج إلى الموقع في 4 نوفمبر 2024. https://doi.org/10.1057/s41279-016-0006-4. ويسلط هذا المقال الضوء أيضًا على أنّ درجة الهشاشة المستمرة تختلف بشدة بين القوى الاستعمارية السابقة المختلفة.

66 أ. كيجانو وإم إينيس. (2000). "استعمار السلطة والمركزية الأوروبية وأمريكا اللاتينية"، مرجع سابق.

67 س. ج. روبنسون. (2000). الماركسية السوداء: صنع التقليد الراديكالي الأسود. تشابل هيل، نورث كارولينا: مطبعة جامعة نورث كارولينا.

68 أ. كيجانو، وم. إينيس. (2000). "استعمار السلطة والمركزية الأوروبية وأمريكا اللاتينية". نيبانتلا: مشاهد من الجنوب 1(3)، 533-580. كان الولوج إلى الموقع في 14 نوفمبر 2024. https://muse.jhu.edu/article/23906.

69 المعهد الأسترالي للصحة والرفاهية. (من دون تاريخ). إطار الأداء الصحي للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس - تقرير موجز. كان الولوج إلى الموقع في 16 سبتمبر 2024. https://www.indigenoushpf.gov.au/report-overview/overview/summary-report/5-tier-2-%E2%80%93-determinants-of-health/income.

70 إدارة الإحصاءات بجنوب أفريقيا. (2020). ما مدى اللامساواة في جنوب إفريقيا؟ قصص البيانات. كان الولوج إلى الموقع في 28 سبتمبر 2024. https://www.statssa.gov.za/?p=12930

71 ر. ريدل وآخرون (2024). مؤسسة اللامساواة. مرجع سابق.

72 م. لانج، وت. جيونغ، وي. أماسيالي. (2021). "الأصول الاستعمارية للحرب العرقية"، مرجع سابق.

73 على سبيل المثال، في أوغندا. ف. ماير، وزو سيلهاوزن، وج. فايسدورف. (2016). "إرث اللامساواة بين الأنواع الاجتماعية الاستعماري في أفريقيا؟ أدلّة من كريستيان كمبالا، 1895–2011 "، مراجعة التاريخ الاقتصادي، 9، 229–57. كان الولوج إلى الموقع في 14 نوفمبر 2024. https://doi.org/10.1111/ehr.12120؛ ك. شيلدون. (2013). "المرأة والاستعمار"، https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780199846733/obo-9780199846733-0067.xml

74 ك. شيلدون. (2013). "المرأة والاستعمار" المرجع السابق.

75 ب. ج. كاميري مبوتي. (2002). "أبعاد النوع الاجتماعي للقانون والاستعمار والميراث في شرق أفريقيا: تجارب المرأة الكينية". الدستور والقانون في الخارج/القانون والسياسة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، 35(3)، 373-98. كان الولوج إلى الموقع في 1 أكتوبر 2024. https://www.nomos-elibrary.de/10.5771/0506-7286-2002-3-373/gender-dimensions-of-law-colonialism-and-inheritance-in-east-africa-kenyan-women-s-experiences-volume-35-2002-issue-3?page=1

76 ج. فوباجور. (2011). "رئيسات الأمم الأولى والإرث الاستعماري في كندا". مجلة الثقافة والبحوث الهندية الأمريكية، 35(3). كان الولوج إلى الموقع في 1 أكتوبر 2024. https://escholarship.org/uc/item/1ft8336w

77 الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسيا وثنائيي الجنس (ILGA World)، تأثير الموروثات الاستعمارية في حياة مجتمع الميم+ وغيرهم من الأشخاص المتنوعين جنسيًا من أصول الأسلاف: تقديم إلى الخبيرة المستقلّة المعنية بالحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية. كان الولوج إلى الموقع في 1 أكتوبر 2024. https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/cfi-subm/2308/subm-colonialism-sexual-orientation-cso-ilga-world-joint-submission-input-1.docx

78 ي. هان، وج. أوماهوني. (2014). "الاستعمار البريطاني وتجريم المثلية الجنسية". مراجعة كامبريدج للشؤون الدولية، 27(2)، 268-88. كان الولوج إلى الموقع في 10 أكتوبر 2024. https://centaur.reading.ac.uk/80592/

79 ل. ميرلينج (2022) لا صوت للضعفاء: تغيّر المناخ والحاجة إلى إصلاح الحصص في صندوق النقد الدولي. كان الولوج إلى الموقع في 26 نوفمبر 2024. https://www.bu.edu/gdp/2022/10/11/no-voice-for-the-vulnerable-climate-change-and-the-need-for-quota-reform-at-the-imf/

80 أ. محسني شيراغلو. (11 أبريل 2022). التحديات الديمقراطية في مؤسسات بريتون وودز. المجلس الأطلسي. كان الولوج إلى الموقع في 30 أغسطس 2024. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/econographics/inequality-at-the-top-democratic-challenges-at-bretton-woods-institutions/

81 ج. هيكيل. (26 نوفمبر 2020). الفصل العنصري في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. الجزيرة. كان الولوج إلى الموقع في 14 نوفمبر 2024. https://www.aljazeera.com/opinions/2020/11/26/it-is-time-to-decolonise-the-world-bank-and-the-imf

82 ر. صديقي. (29 مارس 2024). إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: الحاجة الملحة لإنهاء الاستعمار. الدبلوماسية الحديثة. كان الولوج إلى الموقع في 28 سبتمبر 2024. https://moderndiplomacy.eu/2024/03/29/un-security-council-reform-the-urgent-need-to-decolonize/

83 د. آرشر، ور. سالبرينك، (2021) الجمهور مقابل التقشف: لماذا يجب أن تنتهي قيود الأجور في القطاع العام. كان الولوج إلى الموقع في 26 نوفمبر 2024. https://actionaid.org/publications/2021/public-versus-austerity-why-public-sector-wage-bill-constraints-must-end#downloads

84 يونسكو. (1995). آثار برامج التكيّف الهيكلي على التعليم والتدريب. ورقة المجلس التنفيذي لليونسكو، الدورة 147. كان الولوج إلى الموقع في 30 أغسطس 2024. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000101342

85 م. تومسون، وأ. كينتيكلينيس، وت. ستابس. (2017). "برامج التكيّف الهيكلي تؤثر سلبًا على الفئات السكانية الضعيفة: مراجعة سردية منهجية لتأثيرها على صحة الطفل والأم. مراجعات الصحة العامة، 38 (13). كان الولوج إلى الموقع في 13 نوفمبر 2024. https://doi.org/10.1186/s40985-017-0059-2

86 عدالة الديون. (2023). الفوائد التي تدفعها البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على سداد الديون الخارجية السيادية من 1970 إلى 2023. كان الولوج إلى الموقع في 30 أغسطس 2024. https://debtjustice.org.uk/wp-content/uploads/2023/09/Interest-paid-by-global-south-countries-on-sovereign-external-debt-repayments-from-1970-2023.pdf

87 منظمة أوكسفام. (13 أبريل 2023). مقابل كل دولار شجّع صندوق النقد الدولي مجموعة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الإنفاق على السلع العامة، فيما طلب منها خفض الانفاق أربعة أضعاف من خلال إجراءات التقشف. بيان صحافي. كان الولوج إلى الموقع في 30 أغسطس 2024. https://www.oxfam.org/en/press-releases/every-1-imf-encouraged-set-poor-countries-spend-public-goods-it-has-told-them-cut

88 صندوق النقد الدولي. (من دون تاريخ) تكوين العملة لاحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية. كان الولوج إلى الموقع في 30 أغسطس 2024. https://data.imf.org/?sk=e6a5f467-c14b-4aa8-9f6d-5a09ec4e62a4

89 يُرجى الرجوع إلى "ناهبون لا صانعون": ملاحظة المنهجية، الإحصائية رقم 1.

90 شبكة العدالة الضريبية. (2021). حالة العدالة الضريبية 2021. كان الولوج إلى الموقع في 30 أغسطس 2024. https://taxjustice.net/reports/the-state-of-tax-justice-2021/

91 شبكة العدالة الضريبية. (من دون تاريخ). أين تقع الملاذات الضريبية؟ كان الولوج إلى الموقع في 28 سبتمبر 2024. https://taxjustice.net/faq/where-are-tax-havens-located/

92 و. دالريمبل وأي فريزر. (2022). الفوضى. شركة الهند الشرقية وعنف الشركات ونهب الإمبراطورية. لندن: منشورات بلومزبري للنشر.

93 ج. هيكل، وم. هانبري ليموس، وف باربور. (2024). "التبادل غير المتكافئ للعمل في الاقتصاد العالمي". اتصالات نايتر، 15(1)، 1-12. كان الولوج إلى الموقع في 4 نوفمبر 2024. . https://doi.org/10.1038/s41467-024-49687-y

94 ج. هيكل وآخرون (2022). "الاستيلاء الإمبريالي في الاقتصاد العالمي: التصريف من الجنوب العالمي من خلال التبادل غير المتكافئ، 1990-2015". التغير البيئي العالمي، 73. https://doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2022.102467

95 موسوعة بريتانيكا. (2024). مؤتمر باندونغ. كان الولوج إلى الموقع في 11 أكتوبر 2024. https://www.britannica.com/event/Bandung-Conference

96 مجموعة دعم المؤسسات الأفريقية. (2024). الاتحاد الأفريقي يكشف النقاب عن موضوع جريء لعام 2025: المطالبة بالعدالة والتعويضات للأفارقة والشتات. كان الولوج إلى الموقع في 28 سبتمبر 2024. https://blackgoldencommunications.com/au-unveils-bold-2025-theme-demand-for-justice-and-reparations-for-africans-and-diaspora/

97 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. (2024). الأمم المتحدة تعقد "القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية" في عام 2025. كان الولوج إلى الموقع في 28 سبتمبر 2024. https://www.un.org/en/desa/un-hold-second-world-summit-social-development-2025

98 نسبة بالما هي مقياس للامساواة في الدخل، مع التركيز على أقصى درجات توزيع الدخل فيما بين السكان. وقد قدّمه الخبير الاقتصادي غابرييل بالما ويؤكد على اللامساواة بين الأغنياء والفقراء، على عكس المقاييس الأخرى مثل معامل جيني، الذي ينظر إلى اللامساواة عبر طيف الدخل بأكمله. يُرجى الاطلاع على أ. كاماندي. (26 يوليو 2023). ما هي نسبة بالما؟ مدونة آراء وأصوات من منظمة أوكسفام. كان الولوج إلى الموقع في 20 نوفمبر 2024.. https://views-voices.oxfam.org.uk/2023/07/what-is-palma-ratio-inequality/

99 ف. كيليهر. (2021). منطقة التجارة الحرّة لقارّة أفريقيا والمرأة: تحليل نسوي لعموم إفريقيا. فيمنيت. كان الولوج إلى الموقع في 30 أغسطس 2024. https://www.femnet.org/wp-content/uploads/2021/04/AfCFTA-Paper-Policy-Brief-English-2.pdf

100 الأمم المتحدة (من دون تاريخ) الأمم المتحدة وإنهاء الاستعمار. https://www.un.org/dppa/decolonization/about on 28/09/2024.

أوكسفام يناير 2025

للمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في هذه الورقة، يُرجى التواصل على العنوان الإلكتروني
advocacy@oxfaminternational.org

هذا المنشور محمي بحقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام نصّه مجانًا لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث، شريطة ذكر المصدر بشكل مفصّل. ويطلب صاحب حقوق الطبع والنشر أن يُحاط علمًا بجميع هذه الاستخدامات لأغراض تقييم الأثر. أما بالنسبة للنسخ في أي ظروف أخرى، أو لإعادة استخدام هذا المحتوى في منشورات أخرى، أو ترجمته أو أقلمته، فيجب الحصول على إذن صاحب الحقوق وقد يترتب على ذلك رسوم مادية. للتواصل عبر البريد الإلكتروني
policyandpractice@oxfam.org.uk.

منظمة أوكسفام بريطانيا Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK

أوكسفام

أوكسفام هي اتحاد دولي من 21 منظمة، تعمل مع شركائها وحلفائها، للوصول إلى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. نعالج معًا أوجه عدم المساواة لوضع حد للفقر والظلم، الآن وفي الأجل الطويل–من أجل تحقيق مستقبل يتسم بالتكافؤ. يرجى التواصل كتابة مع أي من الوكالات للحصول على مزيد من المعلومات أو زيارة الموقع التالي: www.oxfam.org.

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أوكسفام أوتياروا (www.oxfam.org.nz)
أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أوكسفام بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)
أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
أوكسفام كولومبيا (lac.oxfam.org/countries/colombia)
أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)
أوكسفام إيبيس (الدانمرك) (www.oxfamibis.dk)
أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)
أوكسفام إنترمون (إسبانيا) (www.oxfamintermon.org)
أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)
أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)
أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)
أوكسفام نوفيب (هولندا) (www.oxfamnovib.nl)
أوكسفام كيبيك (www.oxfam.qc.ca)
أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za)
أوكسفام السويد (www.oxfam.se)
أوكسفام كوريا (www.oxfam.or.kr)
مؤسسة كيدف (www.kedv.org.tr)